

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٠٠ لسنة ١٩٧١

بتعيين مدير تجارى للشركة الشرقية للكتان والقطن

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد / محمد أحمد زكى السيد ، مديرا تجاريا من الفئة الأولى للشركة الشرقية للكتان والقطن .

مادة ٢ - على نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة والبتروك والثروة المعدنية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ (٢ أغسطس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٠١ لسنة ١٩٧١

بتعيين مدير عام بشركة المشروعات الهندسية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى لائحة نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ والقرارات المعدلة له ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٨١ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل مجالس إدارة الشركات التابعة للوزارات العامة للصناعة ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد المهندس فاروق محي الدين حسين ، في وظيفة مدير مصنع حلوان بشركة المشروعات الهندسية لأعمال الصلب (استيلكو) من الفئة الأولى ، وعضوا بمجلس إدارة الشركة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ (٢ أغسطس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٠٢ لسنة ١٩٧١

باستثناء السيد / حسين محمد أحمد حمودة من أحكام

القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية لبعض الأشخاص ؛

قرر :

مادة ١ - يستثنى السيد / حسين محمد أحمد حمودة من أحكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ جمادى الآخرة سنة ١٣٩١ (٢ أغسطس سنة ١٩٧١)

أنور السادات

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠١٧ لسنة ١٩٧١

بإنشاء جهاز تخطيط الأسعار

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشئون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح ؛

وعلى القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن التخطيط القومى والمتابعة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٢٩ لسنة ١٩٦٠ فى شأن إمداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها ؛

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛